

الشركة القابضة للأسكان

قرار رئيس الجمعية العامة

رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٣

رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للأسكان

ورئيس الجمعية العامة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٩١ بإصدار نموذج النظام الأساسي لشركات قطاع الأعمال العام ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ بتشكيل مجلس إدارة الشركة القابضة للأسكان ؛

وعلى قرار الجمعية العامة غير العادية لشركة المعادى للتنمية والتعمير المنعقدة برئاسة بجلسته ٢٩/١٢/١٩٩٣ ؛

قرر :

مادة ١ - يعدل النظام الأساسي لشركة المعادى للتنمية والتعمير طبقاً للنظام المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار والنظام المرافق بالوقائع المصرية ، وعلى الجهات المعنية تنفيذه .
صدر في ٢٥/٢/١٩٩٣

رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للأسكان

ورئيس الجمعية العامة

د مهندس / حامد فهمي السيد

النظام الأساسي المعدل

شركة المعادى للتنمية والتعمير

شركة مساهمة مصرية تابعة لشركة القابضة للأسكان

الباب الأول

في تأسيس الشركة

١

(مادة ١)

تستمر (شركة المعادى للتنمية والتعمير) في عملها كشركة مساهمة مصرية تابعة طبقاً لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية والقوانين النافذة والنظام التالي :

(مادة ٢)

اسم الشركة هو (شركة المعادى للتنمية والتعمير) شركة مساهمة مصرية تابعة لشركة القابضة للأسكان .

(مادة ٣)

غرض هذه الشركة هو القيام بكافة الأعمال المتعلقة بشروعات التنمية والتعمير والانشاءات والمقاولات وخاصة في مجال الاستشار العربي والأجنبي سواء داخل الجمهورية أو خارجها وعلى وجه خاص ما يأتي :

(أ) الحصول على كافة الأراضي والعقارات اللازمة للشروعات السابق ذكرها بطريق الشراء أو التخصيص أو أية طريقة أخرى واقامة المباني عليها والتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات لحساب الشركة أو لحساب هيئات أو مؤسسات أو جمعيات أو شركات أو أى جهة أخرى .

(ب) القيام بنفسها أو عن طريق الغير بتمهيد الأراضى وتخطيطها وتقسيمها ونزويدها بالمرافق والخدمات اللازمة لل عمران .

كما تقوم الشركة كذلك لحسابها أو لحساب الغير بإعداد وتنفيذ ما يعهد اليها من مشروعات التخطيط والتعمير وتقسيم الأراضى وإنشاء المدن الجديدة والقرى السياحية وما يلزم لهذه المشروعات من مختلف المرافق .

(ج) تتولى الشركة تنظيم وتخطيط وبيع الأراضى التى تملكها أو تديرها لحساب الغير .

(د) القيام بنفسها أو بواسطة الغير بأعمال التصميم والإشراف على التنفيذ لمشروعات المحلية أو المشروعات المستثمر فيها المال العربى والأجنبى .

(هـ) القيام بنفسها أو عن طريق الغير بعملية إنشاء المساكن وكذلك الانشاءات ذات الطابع الخاص أو العام كالفنادق والمستشفيات والانشاءات السياحية والترويحية والمباني الادارية والمباني التعليمية والمصانع وغيرها .

(و) عقد الاتفاقات مع جهات الاستثمار العربية والأجنبية وتنفيذها فيما يتعلق بالمشروعات التى تدخل فى غرض الشركة الأساسى بالتنسيق مع الجهات المعنية .

(ز) مباشرة كافة الأعمال المالية والتجارية والصناعية بما فى ذلك عمليات الاستيراد والتصدير المرتبطة مباشرة بتحقيق أغراضها .

(ح) تقديم الاستشارات الفنية فى مجال تخصصها للمستثمرين الذين يطلبون ذلك .

ويجوز للشركة أن يكون لها مصلحة أو أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات والمؤسسات والهيئات التى تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى تعاونها على تحقيق أغراضها فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج ولها أن تقيم مصانع أو ورش لخدمة أغراضها الخاصة ولها كذلك أن تحصل على توكيلات لتشيل الشركات الأجنبية فى هذا المجال .

(مادة ٤)

يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة القاهرة ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات فى مصر أو فى الخارج .

(مادة ٥)

مدة الشركة (خمسون سنة) تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى ، ويجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية إطالة هذه المدة أو تقصيرها .

الباب الثانى

فى رأس مال الشركة

(مادة ٦)

حدد رأس مال الشركة المرخص به ببلغ ٧٥ مليون جنيه وحدد رأس مال الشركة المصدر ببلغ خمسين مليون جنيه موزع على ٥٠٠ ألف سهم قيمة كل سهم مائة جنيه وجميعها أسهم نقدية .

(مادة ٧)

جميع أسهم الشركة اسية وقد تم الاكتتاب فيها بالكامل وملوكة للشركة القابضة للاسكان وتبلغ نسبة مشاركة المصريين ١٠٠٪ «مائة فى المائة» .

(مادة ٨)

تسخرج الأسهم أو الشهادات الممثلة من دفتر ذى فوائدهم وتعطى أرقاما
مسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم بخاتم الشركة .
ويجب أن يتضمن السهم على الأخص اسم الشركة وتاريخ صدور قرار التأسيس
وتاريخ قيدها فى السجل التجارى ورقمه وقيمة رأس المال بنوعيه وعدد
السهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها والتاريخ المحدد
لاجتماع الجمعية العامة العادية .

وبكون للأسهم كوبونات ذات أرقام مسلسلة ومشتتة أيضا على رقم
السهم .

(مادة ٩)

تنقل ملكية الأسهم باثبات التصرف كتابة فى سجل خاص لدى الشركة
يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المتنازل
ومتنازل اليه بمرعاة الأحكام القانونية المقررة لتداول الأوراق المالية وللشركة
الحق فى أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين باثبات أهليتهما بالطرق
القانونية .

ويظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم
ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الأسهم المتنازل عنها الى أن يتم سداد
قيمة الأسهم وفى جميع الأحوال ينقضى التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ اثبات
التنازل فى السجل المشار اليه ، ويوقع اثنان من أعضاء مجلس الإدارة على
الشهادات المثبتة لقيده الأسهم الاسمية فى سجل نقل الملكية وبالنسبة لأبلولة الأسهم
الى الغير بالأرث أو الوصية يجب على الوارث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل
الملكية فى السجل المشار اليه وإذا كان نقل ملكية الورقة المالية تنفيذا لحكم
نهائى جرى القيد فى السجلات على مقتضى هذا الحكم وذلك كله بعد تقديم
المستندات الدالة على ذلك . ويؤشر على السهم بنا يفيد نقل الملكية باسم من
انتقلت اليه .

(مادة ١٠)

لا يلزم المساهم الا بقية كل سهم من أسهمه ولا يجوز زيادة التزاماته
وتخضع جميع الأسهم من نفس النوع لنفس الالتزامات .

(مادة ١١)

تترتب حتما على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة .

(مادة ١٢)

نل سهم غير قابل للتجزئة .

(مادة ١٣)

لا يجوز لورثة المساهم أو لدائيه بأية حجة كانت أن يطالبوا بوضع
الأختام على دفاتر الشركة أو أوراقها أو مستلقاتها ولا أن يطلبوا قسستها أو بيعها
جملة ائدم امكن القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت فى ادارة الشركة
ويجب عليهم فى استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها
الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة .

(مادة ١٤)

كل سهم يخول الحق فى حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم من نفس
النوع بلا تمييز فى اقتسام الأرباح وفى ملكية موجودات الشركة عند التصفية .

(مادة ١٥)

تدفع الأرباح المستحقة عن السهم لآخر مالك له مقيدا اسمه فى سجل
الشركة ويكون له وحده الحق فى قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت
حظفا فى الأرباح أو نصيبا فى موجودات الشركة .

(مادة ١٦)

مع مراعاة حكم المادة (١٦) من قانون شركات قطاع الأعمال العام والمادة (٣٣) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التى للأسهم الأصلية ، كما يجوز كذلك تخفيض رأس المال على الوجه المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية .

(مادة ١٧)

فى حالة زيادة رأس المال بأسهم نقدية يجوز للجمعية العامة غير العادية تقرير حقوق الأولوية فى الاكتتاب فى أسهم الزيادة للمساهمين القدامى كل بحسب عدد الأسهم التى يملكها وذلك بشرط أن يتساوى جميع المساهمين من ذات المرتبة فى التمتع بهذه الحقوق .

(مادة ١٨)

يتم إخطار المساهمين القدامى بإصدار أسهم الزيادة - فى حالة تقرير حقوق أولوية خاصة بهم - بالنشر أو بكتاب مسجل بحسب الأحوال طبقاً لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، مع منح المساهمين القدامى مهلة للاكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوماً من فتح باب الاكتتاب .

الباب الثالث

فى السندات

(مادة ١٩)

مع مراعاة أحكام المواد من ٤٩ الى ٥٢ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية للجمعية العامة أن تقرر إصدار سندات من أى نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى أسهم .

الباب الرابع

مجلس إدارة الشركة

(مادة ٢٠)

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من تسعة أعضاء بما فيهم رئيس المجلس يتم اختيارهم وتحديد من يتفرغ للإدارة منهم وما يتقاضاه أعضاء المجلس من مكافآت وبمثل حضور الجلسات وما يتقاضاه الأعضاء المتفرغون من رواتب مطلوعة طبقاً لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية .

(مادة ٢١)

يقع مجلس الإدارة جلسة مرة على الأقل كل شهر فى المركز الرئيسى للشركة بدعوة من رئيسه .

ولا يجوز أن ينعقد المجلس خارج المركز الرئيسى للشركة الا عند الضرورة وبحضور جميع أعضائه وفى هذه الحالة لا يكون الانعقاد الا داخل جمهورية مصر العربية .

(مادة ٢٢)

مع مراعاة أحكام المادة السابقة لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً الا اذا حضره أغلبية أعضائه .

(مادة ٢٣)

تصدر قرارات مجلس إدارة الشركة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ولا يجوز أن ينوب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن غيره من الأعضاء فى حضور جلسات المجلس أو فى التصويت على القرارات .

(مادة ٢٤)

لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجانا يعهد إليها ببعض اختصاصاته ، كما يجوز له أن يعهد الى رئيس مجلس الإدارة أو أحد المديرين ببعض اختصاصاته وللمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين فى القيام بمهمة محددة على أن يعرض على المجلس تقريراً بما قام به من أعمال .

ولمجلس الإدارة أن يدعو الى حضور اجتماعاته من يرى الاستعانة بهم من ذوى الخبرة من العاملين بالشركة أو غيرهم دون أن يكون لهم صوت محدود فيما يتخذه المجلس من قرارات .

(مادة ٢٥)

مع مراعاة أحكام المادة (٥٧) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام لمجلس إدارة الشركة كل السلطات اللازمة لتصريف أمورها والقيام بكافة الأعمال لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله فيما عدا ما تختص به الجمعية العامة طبقاً لقانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية وهذا النظام ، ولنسجل فى سبيل ذلك مباشرة جميع الاجراءات والتصرفات ووضع اللوائح المتعلقة بالشئون الادارية والمالية وشئون العاملين بالشركة ، كما يضع المجلس لائحة لتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات .

(مادة ٢٦)

يمثل عضو مجلس الإدارة المنتدب الشركة أمام القضاء وفى صلاتها بالغير ، ويتولى وحده رئاسة العمل التنفيذى بالشركة وتصريف أمورها اليومية . والإشراف على سير العمل فى جميع قطاعاتها ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة واتخاذ ما يراه من قرارات لتنظيم العمل وتحقيق الأهداف .

(مادة ٢٧)

يملك حق التوقيع عن الشركة على افراد عضو مجلس الإدارة المنتدب أو الأعضاء المنتدبين ولمجلس الإدارة الحق فى أن يعين من بين أعضائه أو من بين مديرى الشركة من يكون لهم أيضاً حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين وذلك فى أمور أو موضوعات محددة .

(مادة ٢٨)

لا يتحمل أعضاء مجلس الإدارة بسبب قيامهم بهام وظائفهم ضمن حدود وكالتهم أية مسؤولية فيما يتعلق بالتزامات الشركة .

(مادة ٢٩)

تنصرف الى الشركة وحدها آثار أى تصرف من التصرفات التى يجريها مجلس الإدارة أو أحد أعضائه باسم الشركة فى حدود اختصاصاته .

الباب الخامس

الجمعية العامة

(مادة ٣٠)

تتكون الجمعية العامة للشركة وفقاً لما هو مبين فى قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية .

(مادة ٣١)

تجتمع الجمعية العامة العادية مرتين على الأقل سنوياً أحدهما قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر وذلك للنظر فى الموازنة التقديرية للشركة والأخرى خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية للنظر فى المسائل الآتية :

١ - تقرير مراقب الحسابات .

٢ - التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والنظر فى إخلاء مسؤوليته عن الفترة المقدم عنها التقرير .

٣ - التصديق على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والحسابات
انتقامية للشركة .

٤ - الموافقة على توزيع الأرباح .

٥ - الموافقة على استمرار رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لمدة تالية .

٦ - تشكيل مجلس إدارة الشركة .

٧ - النظر فى تقارير الجهاز المركزى للحسابات بشأن مراقبة حسابات
الشركة وتقويم أدائها واتخاذ ما يلزم فى شأنها من قرارات .

٨ - كل ما يرى رئيس الجمعية أو مجلس الإدارة عرضه عليها .

(مادة ٣٢)

لرئيس الجمعية العامة دعوتها للانعقاد فى اجتماع عادى أو غير عادى كلما
رأى مقتضى لذلك .

وعليه دعوتها للانعقاد اذا طلب ذلك مجلس إدارة الشركة أو مراقب الحسابات
أو المساهمون الذين يملكون ١٠٪ من رأس المال على الأقل على أن يوضح
بالطلب الأسباب الداعية الى عقد الاجتماع والمسائل المطلوب عرضها .

(مادة ٣٣)

يجب نشر الاخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين فى صحتين
يوميتين على أن يتم النشر فى المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من
تاريخ نشر الاخطار الأول .

ويجوز الاكتفاء بأرسال اخطار الدعوة الى الأعضاء على عناوينهم الثابتة
بسجلات الشركة بالبريد المسجل أو بتسليم الاخطار اليهم باليد مقابل التوقيع .

(مادة ٣٤)

لا يجوز للجمعية العامة المداولة فى غير المسائل المدرجة فى جدول الأعمال
ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة فى الوقائع الخطيرة التى تتكشف أثناء
الاجتماع .

ومع مراعاة أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية
والمادة (٤٣) من هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة
لجميع المساهمين وعلى مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

(مادة ٣٥)

تسجل أسماء الأعضاء الحاضرين فى سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما اذا
كان بالوكالة أو بالوكالة ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كى من مراقب
الحسابات وجامعى الأصوات .

ويكون لكل عضو يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق فى مناقشة الموضوعات
المدرجة فى جدول الأعمال واستجواب أعضاء مجلس الإدارة ومراقبى الحسابات
بشأنها . ويشترط تقديم الأسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام
على الأقل فى مركز إدارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل إيصال .

ويجب على مجلس الإدارة على أسئلة الأعضاء واستجواباتهم بالقدر الذى
لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر واذا رأى العضو أن الرد
غير كاف احتكم الى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

ويكون التصويت فى الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة لمدد الأصوات المقررة
للأسهم الممثلة فى الاجتماع ، ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية اذا كان
القرار يتعلق باختيار أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم أو باقامة دعوى المسؤولية
عليهم أو اذا طلب ذلك رئيس الجمعية العامة أو عدد من الأعضاء يمثل عشر
الأصوات الحاضرة فى الاجتماع على الأقل .

(مادة ٣٦)

يجوز محضر الاجتماع يتضمن إثبات الحضور وتوافر نصاب الانعقاد وكذلك إثبات حضور الممثل القانوني لجماعة حملة السندات كما يتضمن خلاصة وإافية لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها و[ما يطلب الأعضاء إثباته في المحضر .

وتدون : حاضرا اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص : ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين السر وجامعا الأصوات ومراقب الحسابات .

(مادة ٣٧)

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام القانون أو نظام الشركة .

يجوز طلب إبطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من الأعضاء أو للأضرار بهم ، أو اجلب تقع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة . ولا يجوز أن يطلب الإبطال في هذه الحالة الأعضاء الذين اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تعيخوا عن الحضور بسبب مقبول . وترتب على الحكم بالإبطال اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى جميع المساهمين وعلى مجلس الإدارة نشر ملخص الحكم بالإبطال في احدى الصحف اليومية وفي صحيفة الشركات .

وتسقط دعوى الإبطال طبقا للقانون بضى سنة من تاريخ صدور القرار ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

(مادة ٣٨)

مع مراعاة أحكام المادة (٣١) من هذا النظام تختص الجمعية العامة العادية بنظر المسائل التالية في أى من الاجتماعين المشار اليهما في المادة (٣٣) أو في أى اجتماع آخر تعقده لهذا الغرض خلال السنة المالية :

(١) وقف تجنيد الاحتياطي القانوني اذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال المصدر على الأقل .

(٢) استخدام الاحتياطي النظامي فيما يعود بالنفع على الشركة بناء على اقتراح مجلس الادارة اذا لم يكن هذا الاحتياطي مخصصا لأغراض معينة منصوص عليها في نظام الشركة .

(٣) التصرف في الاحتياطيات والمخصصات في غير الأبواب المخصصة لها .
(٤) الموافقة على اصدار سندات أو صكوك تسويل وعلى الضمانات التي تقرر لها .

(٥) النظر في قرارات وتوصيات جماعة حملة السندات .

(مادة ٣٩)

تختص الجمعية العامة غير العادية بما يأتي :

أولا - تعديل نظام الشركة بإعادة ألا يترتب على ذلك زيادة التزامات المساهمين ما لم يوافق على ذلك جميع المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي يستمد منها بصفته شريكا .

وتنظر الجمعية العامة غير العادية بصفة خاصة التعديلات التالية في نظام الشركة :

(١) زيادة رأس المال المرخص به أو المصدر فى حالة عدم وجود رأس مال مرخص به .

(٢) اضافة أية أغراض مكمله أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلى ولا تكون الموافقة على تغيير الغرض الأصلى نافذة الا بموافقة الوزير المختص فى تطبيق أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام .

(٣) اطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل انتهاء مدتها أو تغيير نسبة الخسارة التى يتعين عند تحققها دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى تصفية الشركة أو استمرارها .

ثانيا - اعتماد ادماج الشركة فى غيرها من الشركات .

ثالثا - اعتماد التصرف بالبيع فى أصل من خطوط الانتاج الرئيسية بالشركة .

رابعا - اعتماد تقسيم الشركة .

خامسا - النظر فى تصفية الشركة أو استمرارها اذا بلغت خسائرها نصف رأس المال .

(مادة ٤٠)

فى جميع الأحوال لا يكون انعقاد الجمعية العامة صحيحا الا اذا حضره نصف عدد أعضائها على الأقل بما فيهم رئيس الجمعية ، وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة لعدد أصوات الحاضرين أما قرارات الجمعية العامة غير العادية فلا تصدر الا بأغلبية ثلثى عدد أصوات الحاضرين .

(مادة ٤١)

مع مراعاة ما وردت بشأنه أحكام خاصة باللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام وهذا النظام تسرى فى شأن اجراءات وشروط صحة انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها أحكام المواد من ٢٠٠ الى ٢٣١ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه .

(مادة ٤٢)

تسرى فى شأن صحة انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية فى حالة مساهمة القطاع الخاص فى رأس مال الشركة ونظام التصويت أحكام المادتين ٦٧ ، ٧٠ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه .

الباب السادس

فى مراقب الحسابات

(مادة ٤٣)

يتولى الجهاز المركزى للحسابات مراقبة حسابات الشركة وتقوية أدائها طبقا لقانونه .

الباب السابع

السنة المالية للشركة - توزيع الأرباح - الاحتياطيات

(مادة ٤٤)

تبدأ السنة المالية للشركة من أول يوليو وتنتهى فى نهاية يوليو من كل سنة .

(مادة ٤٥)

على مجلس الإدارة أن يعد فى ختام السنة المالية وفى موعد يسمح بعقد الجمعية العامة خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها .

(مادة ٤٦)

توزع أرباح الشركة الصافية سنوياً بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلى :

(أ) يبدأ باقتطاع مبلغ يساوى ٥٪ على الأقل من الأرباح لتكوين الاحتياطى القانونى ، ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطى مقدار يساوى ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر على الأقل . ومتى نقص هذا الاحتياطى عن ذلك المقدار تعين العودة الى الاقتطاع .

(ب) يقتطع ما يسوى ٢٠٪ من الأرباح لتكوين احتياطى نظامى لأغراض التمدعيم ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطى مقدار يساوى ١٠٠٪ من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص هذا الاحتياطى عن ذلك المقدار تعين العودة الى الاقتطاع .

(ج) يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة من الأرباح مقدارها ٥٪ على الأقل للمساهمين عن المدفوع من قيسة أسهمهم وللعاملين ، ويكون نصيب العاملين فى الأرباح التى يتقرر توزيعها بنسبة ١٠٪ على الأقل وعلى ألا يزيد ما يصرف اليهم نقداً منها على مجموع أجورهم الأساسية السنوية ويجب ما يزيد على ذلك فى حساب خاص لإنشاء مشروعات اسكان لهؤلاء العاملين وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم وفقاً لما تقرره الجمعية العامة للشركة .

(د) يخصص بعد ما تقدمه نسبة لا تزيد عن ٥٪ من الباقى لمكافحة مجلس الإدارة .

(هـ) يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر تكوين احتياطيات أخرى غير الاحتياطى القانونى والنظامى وذلك بنسبة لا تزيد عن ١٠٪ من الأرباح الصافية بعد تجنب التوزيعات المنصوص عليها فى البنود (أ ، ب ، ج ، د) من هذه المادة .

ويخصص هذا الاحتياطى لتسويل المشروعات والتجديدات والتوسعات أو أية أغراض أخرى تحددها الجمعية العامة للشركة .

(و) يوزع الباقى من الأرباح بعد ذلك على المساهمين والعاملين فى الحدود والنسب المقررة لهم فى هذا النظام كحصة إضافية فى الأرباح أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة وفقاً لما تقرره الجمعية العامة للشركة .

(مادة ٤٧)

تستعمل الاحتياطيات بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة .

كما يجوز للجمعية العامة أن تقرر زيادة رأس المال بقيمة الاحتياطيات أو جزء منها ، وفى هذه الحالة توزع أسهم الزيادة المجانية على المساهمين كل بحسب عدد ما يمتلكه من أسهم .

(مادة ٤٨)

تدفع الأرباح الى المساهمين فى المكان والمواعيد التى يحددها مجلس الإدارة بشرط ألا تتجاوز شهراً من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع .

الباب الثامن

اندماج الشركة وتقسيمها

(مادة ٤٩)

يكون اندماج الشركة فى شركة أخرى أو معها أو تقسيمها الى شركتين أو أكثر بقرار من مجلس إدارة الشركة أو الشركات القابضة واعتماد الجمعيات العامة غير العادية للشركة المندمجة فيها أو المقسمة حسب الأحوال وذلك فى ضوء تقرير مراقب الحسابات ويكون لكل شركة نشأت عن الاندماج أو التقسيم الشخصية الاعتبارية المستقلة بما يترتب على ذلك من آثار قانونية .

ومع مراعاة أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية تسرى على حالات الاندماج أحكام المواد من ١٣٠ الى ١٣٥ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمواد من ٢٨٩ الى ٢٩٨ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(مادة ٥٠)

يجب أن يتضمن قرار تقسيم الشركة بيان الغرض من التقسيم والتقدير المبدئى لصافى أصول الشركة والأسس التى استند إليها هذا التقدير وما سيؤول الى كل شركة ناشئة عن التقسيم من حقوق الشركة وما تتحمل به من التزاماتها وكيفية تحديد حقوق المساهمين فى كل شركة من الشركات الناشئة عن التقسيم .

(مادة ٥١)

تتولى تقدير صافى أصول الشركة المراد تقسيمها للجنة المنصوص عليها فى المادة (١٤) من قانون شركات قطاع الأعمال ويعتد قرارها من الجمعية العامة غير العادية للشركة .

(مادة ٥٢)

يسرى فى شأن اعتراض بعض المساهمين فى الشركة على التقسيم وحقوق حصة سنداتهم وحقوق الدائنين من غير حصة السندات أحكام المواد ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليها وتعامل الشركات الناشئة عن التقسيم بحسبة لما تتحلل من التزامات الشركة معاملة الشركة المندمج فيها فى تطبيق أحكام المادتين ٢٩٧ ، ٢٩٨ المشار بهما .

الباب التاسع

فى المنازعات

(مادة ٥٣)

مع عدم الإخلال بحقوق المساهمين المقررة قانوناً لا يجوز رفع المنازعات التى تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العامة .

وعنى كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يحضر بدلات مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الأقل ويجب على المجلس أن يدرج هذا الاقتراح فى جدول أعمال الجمعية .

الباب العاشر

فى حل الشركة وتصفياتها

(مادة ٥٤)

فى حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل انقضاء أجلها إلا اذا قررت الجمعية العامة تغير العادية خلاف ذلك .

(مادة ٥٥)

تكون الشركة المتقضية فى حالة تصفية ومع مراعاة أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تعين الجمعية العامة مصفيا أو أكثر وتحدد أتعابهم وتنتهى وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين .

وتظل سلطة الجمعية العامة قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم اخلاء طرف المصفين .

الباب العاشر

أحكام ختامية

(مادة ٥٦)

تخصم المصاريف والأتعاب المدفوعة فى سبيل النشر والتقييد بالسجل التجارى على حساب المصروفات العامة .

(مادة ٥٧)

يودع هذا النظام وينشر طبقا للقانون .

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٣ (بالتفويض)

باعتبار الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية للعام المالى ١٩٩١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الغربية بجلسته ١٩٩٢/٣/١ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة للغرف التجارية المؤرخة فى ١٩٩٣/٣/٤ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية عن العام المالى ١٩٩١ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٤١٢٥٢١ جنيها و ١٤٠ مليا و جملة المصروفات ٢٤٥٣٠١ جنيها و ١٣٩ مليا و بلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٦٧٢٢٠ جنيها و ١١ مليا أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ١٩٩١/١٢/٣١ مبلغ ١٤٩٢١٤٧ جنيها و ٦٤٨ مليا .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالنواتج المصرية .

تحريرا فى ١٩٩٣/٣/٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

إسحاق محمود العشماوى